حَول قضيَة الإعراب
في العربية الفصحى

دكتور/ عبد الفتاح البركاوى

لقد شغلت قضية الاعراب فى اللغة العربية الفصحى بال الباحثين اللغويين قديماً وحديثا فى الشرق والغرب على السواء وقد شكلت هذه القضية وما ارتبط بها من نظرية العامل حجر الزاوية فى كثير من الملاحظات والدراسات التى نهض بها النحويون العرب، وقد ترتب على ذلك أن صار النحو العربى ـ فى جزء كبير منه ـ عبارة عن مناقشات دارت حول ظاهرة الاعراب (١) ، وخاصة عند متأخرى النحاة ٠

ان علاقة العربية الفصحى بظاهرة الاعراب لا ترتبط فقط بالبحث اللغوى بصفة عامة أو الدرس النحوى على وجه الخصوص ، وانما تتجاوز فى بعض جوانبها الى ما هو أخطر بكثير ، ألا وهو علاقتها بأعز وأغلى ما نملك وهو القرآن الكريم ذلك الكتاب الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد ٠

---

(١) انظر فى ذلك

Reuschel Al Halil, der Lehrer Siqawihs als Grammatiker S. 17

وقارن بدائرة المعارف الاسلامية (النسخة الالمانية) مادة «اعراب»

ان لقضية الاعراب فى الفصحى جوانب عديدة ومتنوعة لانستطيع أن نتناولها جميعا فى مقال واحد وان كنا نرجو أن تتاح الفرصة لنا أو للزملاء الآخرين كى نأتى على هذا الموضوع الحيوى من جميع جوانبه (١) فى المستقبل ان شاء الله ، وسوف نقصر تناولنا هنا على مسألة واحدة كثر حولها الجدل فى الآونة الاخيرة ونعنى بها :

أثر العلامات الاعرابية فى الدلالة على المعانى النحوية

وقبل أن نخوض غمار هذه المسألة فاننا نود الاشارة الى أننا نقصد بالاعراب هنا ذلك المعنى الاصطلاحى الذى تعارف عليه جمهور النحاة وهو : الحاق علامات معينة بأواخر الألفاظ المعربة (٢) ، تلك العلامات التى تتغير وفقا لما يعتور هذه الألفاظ والتراكيب المختلفة من المعانى النحوية ، يقول أبو الفتح عثمان بن جنى : (الاعراب) هو : الابانة عن المعانى بالألفاظ ، وواضح أن المقصود هنا المعانى النحوية مثل الفاعلية والمفعولية ... الخ . أما الألفاظ فالمراد بها ألفاظ الحركات الاعرابية من نحو الضم والفتح والكسر ، أو ما يحل محلها من العلامات الاعرابيه

---

(١) من هذه الجوانب على سبيل المثال : قضية الاعراب فى اللهجات العربية القديمة ، الى متى ظلت العربية محافظة على الاعراب ، الاعراب بين العربية واللغات السامية ، قضية العلاقة بين الاعراب والنظام المقطعى فى العربية الفصحى ، قضية الكم فى العلامات الاعرابية ،الاعراب والعامل وعلاقة ذلك بالتراكيب السطحية والعميقة وفقا لأسس المنهج التحويلى فى التراكيب النحوية ، الاعراب ومناهج التحليل اللغوى فى ضوء علم اللغة والحديث .

(٢) يقصد بالألفاظ المعربة : تلك الأسماء المتمكنة التى تقبل هذه العلامات الاعرابية وكذلك الأفعال المضارعة التى لم تتصل مباشرة بنون التوكيد أو بنون النسوة انظر فى ذلك ابن يعيش شرح المفصل ١/٤٩ .

الأخرى كالألف والنون فى المثنى أو الواو والنون فى جمع المذكر السالم مثلا ، أما الاعراب بمعناه اللغوى وهو الابانة والايضاح (١) فانه يتسع ليشمل الى جانب الحركات الاعرابيـــة التى تختلف باختلاف المعـــانى النحوية ، تلك الحركات الثابتة فى أواخر الكلمات التى تعرف اصطلاحا بالكلمات المبنية اذ أن كلا النوعين أى المتغير من الحركات والثابت منهـا « يمثل حدودا للأبنية داخل الجمل ، اذا أقيمت على وجوهها فان البنـاء يصبح واضحا بينـــا ، ويتبع ذلك وضوح التركيب وابانته عن الغرض اما اذا أغفل هـــذا الأداء الاعرابى فقد تتعرض البنية لكثير من التغيرات التى لا تقف عند حد آخرها (٢) وهنا يفقد الكلام صفة الابانة والايضاح ٠

اننا لا نبعـــد كثيرا أو نتجاوز الحقيقـــة اذا ذكرنا أن هذا المعنى (اللغوى) للاعراب لا يمكن قصره على الحـــركات القصـــيرة أو الطويلة (حروف المد) التى تلحق أواخر الكلم ، بل يشمل الى جانب ذلك تلك الحركات التى ترد فى أوائل الكلمات وأواسطها ، وعلى ضوء هذا نستطيع أن نفهم ما يحكى عن الخليل بن أحمد من جعله الحركات ـ بغض النـظر عن موقعها ـ وجوها اعرابية يستبين بهـا الكلام وتتضح مكوناته وقد عقد

---

(١) يقول ابن جنى (خصـائص ١/٣٦ واما لفظة (أى الاعـراب) فانه مصدر أعرب عن الشىء اذا أوضحت عنه ، وفلان معرب عما فى نفسه أى مبين له ، وموضح عنه ، ومنه عربت الفرس تعريبا اذا بزغته وذلك أن تنسف أسفل حافره ، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفيا من أمره لظهوره الى مرآة العين ، بعدما كان ستورا ، وبذلك تعرف حاله ، أصلب هو أم رخو ، وأصحيح هو أم سقيم ؟ وغير ذلك وأصل ذلك كله قولهم « العرب » وذلك لما يغرى اليهم من الفصاحة والاعراب والبيـــان ، ومنه قوله فى الحديث « الثيب تعرب عن نفسها » ٠٠٠ الخ ٠ وذكر ابن منظور أن الاعراب سمى اعرابا لتبيينه وايضاحه (انظر اللسان مادة عرب) ٠

(٢) محمد البنا ، الاعراب ، سمة العربية الفصحى ص ١٠ ٠

لذلك الخوارزمى الفصل الثانى من الباب الثالث (الخاص بالنحو) فى مفاتيحه وقد ورد فيه :

« **وجوه الاعراب وما يتبعها** على ما يحكى عن الخليل بن أحمد : الرفع ما وقع فى اعجاز الكلم منونا نحو قولك زيد ، والضم ، ما وقع فى اعجاز الكلم غير منون نحو يفعل (١) ، والتوجيه ما وقع فى صدور الكلم نحو (ضمة) عين عمر و (ضمة) قاف قثم ، والحشو ما وقع فى الأوساط نحو (ضة) جيم رجل ، والنجر ما وقع فى اعجاز الأسماء دون الأفعال غير منون مثل (ضمة) اللام من قولك هذا الرجل ، الاشمام ما وقع صدور الكلم المتقوصة نحو (ضمة) قاف قيل اذا أشم ضمة ، وقد ذكر الخليل نحوا من هذا فيما يتعلق بالعلامات الاعرابية الأخرى (٢) ، ولايمكن اعتبار الضمة علامة اعرابية فى كل هذه الأحوال الستة الا اذا كان الاعراب هنا بمعنى مجرد الابانة والايضاح ٠

وعلى ضوء هذه التفرقة بين الاعراب بمعناه الاصطلاحى الذى سبق ذكره والاعراب بمعناه اللغوى (أى الابانة فى النطق والايضاح فى الكلام) نستطيع أيضا أن نحدد العلاقة بين النحو والاعراب ، اذ لا يشكل الاعراب

---

(١) يلاحظ هنا اختلاف الخليل عن عامة البصريين الذين خصوا الضم وأخويه وكذلك الوقف بالمبنيات ، يقول سيبويه « وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة (الكتاب ٣/١) وقارن بالمبرد ، المقتضب ١٤٢/١ ٠

(٢) انظر مفاتيح العلوم للخوارزمى ص ٣٠ ، ٣١ ويلاحظ هنا أن الخليل لم يذكر لقبا بعينه لحركة الضم اذا وقعت فى اعجاز الكلم المبنية نحو ضمة « حيث » بل انه لم يذكر هذه الضمة أصلا ٠

بمعناه الاصطلاحى سوى جزء من أجزاء علم النحو الذى يعرفه ابن جنى بقوله (١) :

النحو : هو انتحاء سمت الكلام العرب فى تصرفه من اعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والاضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة . « وقد اختار السيوطى هذا التعريف للنحو من بين تعريفات عديدة ذكرها فى الاقتراح (٢) . وواضح من هذا التعريف أن مباحث النحو كما فهمها متقدمو النحاة تشمل الى جانب مباحث الاعراب والبناء مباحث البنية الصرفية للكلمات وهو ما يعرف عند المحدثين باسم علم المورفولوجى وكذلك مباحث التراكيب وهو ما يعرف باسم علم السينتاكس Syntax وبهذا أيضا يندفع اتهام ابراهيم مصطفى للنحاة العرب بأنهم ضيقوا دائرة البحث اللحوى بجعله مقصورا على الاعراب والبناء (٣) .

أما اذا نظرنا الى الاعراب من حيث معناه اللغوى وهو الابانة فى الكلام كما يفعل العرب الخاص فاننا نجد أنفسنا ازاء لفظين متقاربين فى المعنى تقاربا يكاد يصل بهما الى حد الترادف فالنحو هو انتحاء سمت كلام

---

(١) الخصائص ١/٣٤ ، وقد ذكر أبو الفتح أن اطلاق لفظ النحو على هذا الضرب من العلم انما هو قبيل اطلاق العام على الخاص « وهو (أى النحو) مصدر شائع أى نحا نحوا كقولك : قصدت قصدا ، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم ، كما أن الفقه فى الأصل مصدر فقهت الشىء أى عرفته ، ثم خص به علم الشريعة .

(٢) انظر الاقتراح فى علم أصول النحو ، تحقيق قاسم ص ٢٩ وما بعدها .

(٣) انظر احياء النحو ص ١ ، وانظر فى الرد على ابراهيم مصطفى كتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة للشيخ محمد احمد عرفه ص ١٥ وما بعدها .

العرب ، والاعراب هو الابانة والايضاح كما يفعل العرب وبهذا أيضا نستطيع أن نفهم عبارة صاحب اللسان « والاعراب الذى هو النحو ، انما هو الابانة عن المعانى ... الخ » (١) .

والمعانى هنا أعم من أن تكون معانى نحوية مثل معانى الفاعليه والمفعولية أو معانى اشتقاقية (صرفية) كمعنى اسم الفاعل واسم المفعول اذ يفرق بينها أيضا بالحركات كما فى مستفهم ومستفهم « وكما فى مفتح للآلة التى يفتح بها ، مفتح لموضع الفتح » (٢) .

العلامات الاعرابية والمعانى النحوية

يراد بالعلامات الاعرابية هنا تلك الحركات القصيرة أو الطويلة (٣) التى تلحق أواخر الكلمات المعربة وتغير بتغير علاقاتها بأجزاء التركيب الأخرى ، ويتسع مفهوم هذه العلامات الاعرابية ليشمل ما يسمى فى علم اللغة الحديث بالمورفيم الصفرى (٤) ، أى انعدام العلامة وذلك كما فى المضارع المجزوم الصحيح الآخر اذ أن علامة اعرابه (جزمه) هى عدم وجود الضمة أو الفتحة وهو ما يطلق عليه النحويون العرب اسم السكون ، كما يشمل أيضا تقصير الحركات الطويلة فى المضارع المجزوم المعتل الآخر فى نحو لم يدع ، لم يرم ، لم يسع ، اذ قصرت هنا حركات المد الطويلة الى

---

(١) لسان العرب (ط دار المعارف) ص ٢٨٦٥ .

(٢) انظر الصاحبى فى فقه اللغة ص ٢٠٤ وما بعدها ، وقارن بحوليات كلية الآداب (جامعة الكويت) الحولية الخامسة ١٦٨٤ ص ١٢

(٣) يراد بالحركات القصيرة الفتح والكسر والضم ، أما الطويلة فيقصد منها الألف وياء المد وواو المد .

(٤) انظر فى معنى المورفيم وأنواعه كتابنا ، مدخل الى علم اللغة الحديث ص ١٢٢ وما بعدها .

حركات قصيرة من جنسها أى صارت ضمة فى المثال الأول وكسرة فى الثانى وفتحة فى الثالث ، ومن المعلوم الآن أن الفرق بين واو المد والضمة وكذلك بين ياء المد والكسرة أو بين الألف والفتحة لا يعدو أن يكون فرقا فى الكم فقط ٠

أما المقصود بالمعانى النحوية فهى تلك المعانى التى تعتور الكلمات وفقا لعلاقاتها المعنوية بما عداها من الكلمات التى ترد فى نفس التركيب لفظا أو تقديرا وذلك ككون كلمة ما فاعلا أو مفعولا به أو حالا الى غير ذلك من المعانى النحوية (١) ٠

لقد اختلف النحاة فى دلالة الحركات الاعرابية على هذه المعانى النحوية قديما وحديثا على النحو الذى نلخصه فيما يلى :

رأى القدما :

رأى جمهور النحاة واللغويين أن للحركات الاعرابية دلالة على المعانى النحوية يقول أبو الحسين احمد بن فارس « من العلوم الجليلة التى

---

(١) الى جانب هذا المعنى النحوى الذى يستفاد غالبا من العلامة توجد معانى أخر منها : المعنى الاشتقاقى وذلك كمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول ، ومنها المعنى الصرفى كمعنى التذكير والتأنيث والأفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير ويطلق على هذه الأنواع الثلاثة اسم المعانى الوظيفية ، ومنها المعنى المعجمى هو دلالة اللفظ على ما وضع له كدلالة ضرب على معنى حدث الضرب ، أو دلالة ليث على هذا الضرب من الحيوان ، ومنها المعنى الدلالى وهو المعنى المستفاد من المعانى الوظيفية والمعنى المعجمى مضافا الى ذلك معنى المقام أو السياق أنظر فى هذه الأنواع المختلفة من المعانى ، ابراهيم أنيس ٠ دلالة الألفاظ ص ٤٧ ، وقارن بتمام حسان ، العربية معناها ومبناها ص ٣٣٨ وما بعدها ٠

اختصت بها العرب الاعراب الذى هو الفارق بين المعانى المتكافئة فى اللفظ . وبه يعرف الخبر الذى هو أصل الكلام ولولاه ما ميز فاعل عن مفعول . ولا مضاف عن منعوت . ولا تعجب عن استفهام » (١) وقد أوضح ذلك فى موضع آخر فقال : (ان الاعراب هو الفارق بين المعانى . الا ترى ان القائل اذا قال : ما أحسن زيد . لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم الا باعراب . وكذلك اذا قال : ضرب أخوك أخانا » ووجهك وجه حر » ووجهك وجه حر » وما أشبه ذلك من الكلام المشتبه (٢) .

ويقول أبو الفتح عثمان بن جنى فى باب القول على الاعراب : هو الابانه عن المعانى بالالفاظ . الا ترى أنك اذا سمعت أكرم سعيد أباه ، وشكرا سعيدا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجا (نوعا) واحدا لاشتبهم أحدهما من صاحبه (٣) ونستطيع ان نفهم من المثال الذى ساقه أبو الفتح أن المراد بالالفاظ ألفاظ العلامات الاعرابية ، وبالمعانى المعانى النحوية من نحو الفاعلية والمفعولية(٤)

لقد أدرك ابن جنى أن هناك أنواعا ن الكلمات يتعذر معها أهور هذه العلامات الاعرابية وذلك كما فى الاسماء المقصورة أو المنقوصة (فى حالتى الرفع والجر) ، وكما فى المبنيات بصفة عامة . وهنا ذكر أن العربية تتوسل بطرائق أخرى للدلالة على هذه المعانى . وذلك قوله : « فان قلت :

---

(١) الصاحبى (بتحقيق السيد احمد صقر) ص ٧٦

(٢) السابق ص ٥٥ وقد ذكر نحوا من هذا فى ص ٣٠٩

(٣) الخصائص ١/٣٥

(٤) ذكر كل من الزجاجى وابن يعيش والسيوطى نصوصا حول وظيفه هذه العلامات الاعرابية لا تخرج من مجموعها عما اثبتناه هنا لابن فارس وابن جنى ، انظر الايضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٦٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٩ والمزهر للسيوطى ١/٣٢٧ .

فقد تقول : ضرب يحيى بشرى ، فلا تجد هناك اعرابا فاصلا ؛ وكذلك نحوه قيل اذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى فى اللفظ حاله ، ألزم الـــكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام الاعراب (١) ، فان كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير ، لك ان تقدم وأن تؤخر كيف شئت ، وكذلك ضربت هذا هذه ، وكلم هذه هذا ... ثم استطرد قائلا : وكذلك لو أو مأت الى رجل وفرس فلت كلم هذا هذا؛ فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شـــئت لأن فى الحال بيانا لما تعنى ، وكذلك قولك ولدت هذه هذه من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة ، غير منكورة ، وكذلك ان ألحقت الكلام ضربا من الاتباع جـاز لك التصرف لما تعقب نحو ضرب يحيى نفسه بشرى ، أو كلم بشرى العاقل معلى »

اننا نستطيع ونحن مطمئنون أن نقرر على ضوء ما ذكره ابـن جنى أن الاصل فى الجملة العربية جواز تقديم المفعول على الفاعل والسبب فى ذلك هو دلالة العلامة الاعرابية على معنى الفاعلية أو المفعولية ، فاذا حدث أن تعذر ظهور هذه العلامة الاعرابية حل محلها التزام كل من الفـــاعل والمفعول لموقع محدد فى الجملة أو بعبـــارة النحويين صارت رتبة الفاعل وهى التقديم ورتبة المفعول وهى التأخير رتبة محفوظة بعـد أن كانت فى الأصل رتبة غير محفوظة ، فاذا وجدت علامة أو قرينة أخرى يســـتعان بها فى هـذه الحالة على تحديد المعنى النحوى فحينئذ يرجع بالكلام الى الأصل وهو جواز التقديم والتأخير والقرائن التى ذكرها ابن جنى هى :

١ ـ قرينة معنوية (من قبل المعنى) نحو أكل يحيى كمثرى شالاكل لا يتصور حدوثه الا من الاشخاص .

---

(١) يرى علماء اللغة المحدثون أن التزام المواقع المعينة فى الجملة انما هو نوع من انواع المورفيمات (أو دوال النسبة) التى تحدد المعانى النحوية للكلمات ، انظر اللغة لفندريس ص ١١٠ .

٢ ـ قرينة لفظية وتتمثل فى :

أ ـ المطابقة بين الفعل والفاعل تأنيثا وتذكيرا كما فى ضربت هذا هذه فالفاعل هنا هو هذه لوجود التاء فى الفعل ٠

ب ـ التبعية وذلك لظهور علامة الاعراب على التابع مما يتيح تحديدة

٣ ـ قرينة حالية أو سياقية كما فى كلم هذا هذا ، فان الاشـــارة التى صاحبت التعبير تعين على تحديد الفاعل من المفعول ٠

رأى قطـرب :

خالف قطرب جمهور النحاة فيما سبقت الاشـــارة اليه من دلالة العلامات الاعرابية عـلى المعانى النحـــوية وكان يرى (١) أن العرب انما أعربت كلامها لأن الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصلة بالسكون أيضا لكان يلزمه الاســـكان فى الوصل والوقف فكانوا يبطئون عند الادراج ، فلما أمكنهم التحريك جعلوه معاقبا للاسكان ليعتدل الكلام » وهذا رأى واضح البطلان من نواح عديدة منها ما ذكره السـيوطى من رد المخالفين لهذا الرأى بأنه لو كان الامر كما قال لجاز رفع الفـــاعل مرة ونصبه مرة أخرى وجاز نصب المضاف اليه لأن القصد فى هذا حركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام فأى حركة أجزأته فهو مخير فى ذلك وهذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظم كلامهم » (٢) ٠

وعنها أن الاعراب ليس مقصورا على أواخر الـــكلمات من الوجهة الصوتية ، فهذا هو اعراب الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السـ ـالم

---

(١) اعتمدنا فى اثبات رأى قطرب على ما نقله عنه كل من الزجاجى فى الايضاح ص ٧٠ والسيوطى فى الاشباه والنظائر ص ٧٩ ٠

(٢) الاشباه والنظائر ص ٧٩ وما بعدها ٠

يعقبه اما ضمير فى أبوك ، أباك أبيك ، وأما نون فى نحو المحمدان المحمدين المحمدون (١) الخ ... فلو كان الغرض مجرد حركة تعاقب السكون لم يكن هناك داع البتة لان تختلف علامة الاعراب فى هذه الأنواع من المعربات ولاتفسير لها حينئذ الا اختلاف المعانى النحوية ، ومنها أنه لو كان الغرض هو مجرد معاقبة الحركة للسكون فلماذا اذن تركوا المجزوم وفعل الأمر الصحيحى الآخر ساكنين فى الوصل والوقف على السواء .

رأى المحدثين :

يوافق جمهور الباحثين من اللغويين العرب فى العصر الحديث النحاة الاقدمين فيما رأوه من أن للعلامات الاعرابية وظائف محددة فى الجملة العربية هى دلالتها على المعانى النحوية مثل الفاعلية والمفعولية الخ . ولم ينكر دلالة هذه العلامات البتة سوى ابراهيم أنيس ومن لف لفه ، كما أن هناك أيضا من رأى لبعض العلامات دلالة وبعضها لا دلالة له وهذا هو رأى ابراهيم مصطفى واخيرا وجد بين الباحثين من يعتقد أن دلالة هذه العلامات انما هو دلالة جزئية اذ انها لا تعدو أن تكون قرينة واحدة من بين قرائن عديدة يستفاد من مجموعها المعنى النحوى وهذا هو رأى تمام حسان وسوف نتناول هنا هذه الاراء بشىء من التفصيل محاولين أن نتبين وجه الحقيقة فيها .

رأى ابراهيم أنيس :

لقد تابع قطر من المحدثين ابراهيم أنيس فى كتابه من أسرار

---

(١) يرى متقدموا النحاة - بحق - أن حرف الاعراب فى المثنى وجمع المذكر السالم انما هو الالف أو واو المد أو ياؤه فقط أما النون التى تلى ذلك فانها بدل من الحركة والتنوين انظر الكتاب لسيبويه ١/٤ ، وقارن بالمقتضب للمبرد ١/١٤٣ .

اللغة فزعم ان الحركات الاعرابية لا مدلول لها اذ « لم تكن تلك الحركات الاعرابية تحدد المعانى فى أذهان العـــرب القدماء كما يزعم النحـاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج اليها فى الكثير من الاحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض » (١) ٠

ويرى الباحث أن الذى يحدد معانى الفاعلية وغير ذلك من المعـــانى النحوية » التى عرض لها النحاه أمران : أولهما نظـــام الجملـة العربية والموضع الخاص لكل من هذه المعانى المغوية فى الجملة ، وثانيهما ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات (٢) ٠

ولعل الذى حدا بالباحث الى مثل هذا الرأى هو **اعتقاده** بأن اللغـة العربية وحدها من بين سائر اللغات السامية هى التى احتفظت بظـــاهرة الاعراب من ناحية ، وافتقاده فى كل اللهجات الحديثة للعربية التى هى بمثابة تطور للعربية الفصحى المعربة من ناحية ثانية (٣) ، وقد حـاول ابراهيم انيس بعد ذلك عقد مقـــارنة بين ظاهرة الاعراب فى اللاتينيـة والعربية وخلص الى القول بأن « أهم فرق بين رموز الأســـــماء اللاتينية (العلامات الاعرابية التى تلحق نهاياتها) وبين حركاتنـــا الاعرابية أن الرموز اللاتينية لا تسقط مطلقا من نهاية الأسماء حين الوقف عليها كما حدث غالبا للحركات الاعرابية فى لغتنا، وقد رجح تبعا لذلك أن الحركات الاعرابية فى العربية ليست رموزا لغوية تشير الى الفاعلية والمفعولية الخ

---

(١) من اسرار اللغة ص ٢٣٧
(٢) السابق ٢٤٣ وما بعدها
(٣) السابق ٢١٥
(٤) السابق ٢١٩

تفسير ابراهيم انيس لاختلاف الحركات الاعرابية :

يرى ابراهيم انيس أن الالفاظ العربية المختومة بالحـــركات يمكن تقسيمها الى قسمين :

١ ـ الكلمات المبنية على احدى هذه الحركات ، وهذه فى نظرة لاتحتاج الى تفسير لان حركة الآخر فيها جزء من بنية الكلمة ٠

٢ ـ تلك الكلمات التى يتغير آخرها (الكلمات المعربة) ويرى أنها تخضع فى تحريك أواخرها لنظام توالى المقاطع ، ونظام توالى الحروف ، ويدعو هذا النظام الى تحريك أواخرها فى غالب الأحيان ، ولكنها قد تبقى دون حركة فى آخرها فى القليل من الأحيـــان وذلك حين لا يتطلب نظام المقاطع وجود الحركة فى آخرها » ٠

أما الالفاظ المعربة بالحروف (المثنى ، جمع المذكر السالم ، الاسماء الستة الافعال الخمسة) فان اختلاف أواخرها لا يمت فى نظره لحقيقة اللغة بصلة وأن بعض القبائل كانت تلتزم حالة بعينها لا تحيد عنها وأن اللهجة أو اللهجات ـ الاخرى كانت تلتزم بالحالة أو الحالات الأخرى ، ثم جمع النحاة بين الصورتين أو الصـور المختلفة وظنوا اختلافها من قبيل الاعراب (١) ٠

لقد تصدى كثير من الباحثين لدحض ما ذهب اليه البـــاحث (٢) ،

---

(١) السابق ٢٧٠ وما بعدها ٠

(٢) نذكر من هؤلاء رمضان عبد التواب فى كتابه فصـــول فى فقه العربية ص ٢٧٠ وصبحى الصالح ، دراسات فى فقة اللغة ١٢٩ وما بعدها مهدى المخزومى مدرسة الكوفة ص ٢٥١ ، ابراهيم السامرائى ، فقة اللغة =

ونضيف الى ذلك أن نظام توالى المقاطع الصوتية فى العربية وان كان لم يدرس بعد دراسة كافية ، الا انه من المؤكد على كل حال أن اختـــلاف الحركات الاعرابية لا يؤثر مطلقا فى التركيب المقطعى للكلمة العربية (٣) اذ يتساوى فى المقطع المفتوح أن تكون حركاته فتحة أو كسرة أو ضمة فحتى لو فرضنا جدلا أن النظام المقطعى هو المسئول عن الحركة فى آخـر الكلمة فان ذلك لا يفسر اطلاقا اختلاف هذه الحركات الاعرابية أما فيما يتعلق برأيه فى الاعراب بالحروف فليس له ما يدعمـــــه من منطـق أو تاريخ ، فاذا كان النحاة قد لفقوا هذا الاعراب كما يزعـــم ابراهيم أنيس فماذا نقول فى تلك النصوص التى لا يتسرب شك فى صحتها والتى وردت فيها هذه الحالات الاعرابية وقد تم ذلك بالقطع قبل ظهور علم النحو بزمن طويل ، فاذا كانت اللغة العربية المشتركة هى التى آثرت استخدام لهجة ما فى حالة معينة وهى الالف فى المثنى مثلا أو الواو فى الجمع ، رفعا ، وآثرت استخدام لهجة أخرى كانت تستعمل المثنى بالياء دائما ، وكذلك جمع المذكر السالم فان هذا لا يمكن أن يكون تلفيقا من النحاة على فرض صحته وانما من اصحاب اللغة المشتركة • ان هذه الدعوة جائره وتتنافى

= المقارن ص ١٢٢ وما بعدها ، عبد الغفار هلال ، عـــلم اللغة ص ٢٨٦ وما بعدها ، على عبد الواحد وافى ، فقة اللغة ص ٢٠٨ ، محمد صلاح الدين بكر ، نظرة فى قرينة الاعراب (حوليات كلية الآداب ـ جامعة الكويت) ١٩٨٤ ص ٢٢ •

(٣) انظر فى قواعـــــد التركيب المقطعى للغة العربية ف • فيشر ومقالة نفسه المؤلف فى

Probleme der Sitben Strktur im Arsbischen' 1995 S 1
ZDMG (19 7) S.20 – 89

وقارن بكتابنا مقدمة فى أصوات اللغة العربية الفصحى ص ١٣٧

مع واقع اللغة تنافيا تاما والا فلماذا التزمت اللغة العربية المشتركة الالف (فى المثنى) والواو (فى جمع المذكر) فى الحالات التى تكون فيها هذه هذه الاسماء مرفوعة فقط ، ولو كان الامر تلفيقا كما يقول لوردت هـذه الكلمات المرفوعة فى النصوص القديمة مرة بالالف ومرة بالياء وهذا ما لم يحدث ٠

ان رواة اللغة الذين كانوا غاية فى الثقة ولامانة هم الذين رووا لنا أن بعض القبائل كانت تلتزم الالف فى المثنى فى كل حالاته ولو كانت هناك قبائل أخرى تلتزم بالياء فى جميع الحالات لذكروا ذلك ولم يكتموه ٠

اننا اذا أضفنا الى فساد النتائج التى توصل اليها الباحث خطـأ المقدمات التى أدت به الى التفكير فى الموضوع أساسا لعرفنا أنه كان يدافع كما يقول أحد تلامذته (١) ـ منذ البداية عن قضية خاسرة ، فالاعراب كان موجودا فى غير العربية من اللغات السامية مثل الأكادية والاجاريتية (٢) ، وقد احتفظت الحبشية والعبرية ببعض بقاياه ، وقد قرر بروكلمان أن هذا الاعراب كان موجودا فى أقدم النقوش الارامية التى عثرنا عليها (٣) ، أما ما يزعمه الباحث من سـقوط الاعراب من للهجات العربية الحديثة فهذا صحيح ولكن السؤال هو : متى سـقط هذا الاعراب من لغة الكلام ؟ ان بحث هذه المسألة من الوجهة التاريخية لا يتسع له هذا المجال ولكن حسبنا ان نقرر ان الكلام العادى كان ما يزال ملتزما فى البادية والحضر عـلى السواء حتى نهاية القرن الثانى الهجرى ، وكان الاعراب لا يزال ملتزما فى

---

(١) انظر حوليات كلية الآداب ، الحولية الخامسة (١٩٨٤) ص ٢١

(٢) انظر أمثلة لهذا الاعراب فى فصـول فقة العربية لرمضان عبد التواب ص ٣٨٢ ، وقارن بعلم اللغة العربية لمحمود حجازى ١٥٤ ٠

(٣) G· Brockelmann: Das Aramäsche, in HB· der Orient·S·139

البادية حتى عصر ابن جنى ونكتفى هنا بنصـــين فقط يثبتان ما نزعمه ونعنى :

ـ جاء فى الكتاب لسيبويه (١/٢٨) أن بنى تميم كانوا يرفعـون خبر ما الا من عرف كيف هى فى المصحف ، وهذا يعنى ان التميميين حتى عصر سيبويه كانوا يلتزمون الاعراب فى حديثهم العادى وأن القرآن الكريم قد أدى دورا بارزا فى القضاء على الخواص الاعرابية للهجات ، ودفع العرب الى نوع من الوحدة اللغوية التى لم تكن موجودة من قبل (١) .

ـ جاء فى الخصائص لابن جنى (٢/٢٦) بعد ايراد قصة أبى الفتح مع أبى عبد الله الشجرى انهم (أى الأعراب) أشد استنكارا لزيغ الاعراب منهم لخلاف اللغة ، ثم أردف قائلا : ان أهل الجفاء وقوة الفصاحة يتناكرون خلاف اللغة تناكرهم لزيغ الاعراب ومعنى هذه العبارة أن الأعراب الفصحاء على عهد ابن جنى كانوا يستنكرون أى خطأ فى الاعراب أكثر من استنكارهم لمخالفة الصيغ الصرفية فى بنـــاء المفردات اللغوية ، وأن أهل الجفاء منهم أى الموغلين فى البداوة كانوا يستنكرون الأمرين جميعا . (٢)

---

(١) قارن بكتابنا الفصحى ولهجاتها ص ١٣٧ وانظر عرضنا لاراء المستشرقين ومناقشتنا لهم حول تاريخ ســـقوط الاعراب من الكلام فى الصـــفحات من ١٢١ ـ ١٢٧ وانظر فى الرد على زعم فرنر ديم ان الاعراب قد ســقط فى احدى اللهجات العربية منذ القرن الثالث الميلادى ، مقالتنا عن اللغة النبطية وعلاقتها بقضية الاعراب فى العربية الفصحى فى العـدد الثانى من حولية كلية اللغة العربية القاهرة .

(٢) انظر قصـة أخرى تدل على التزام الاعراب عنـد البـدو فى الخصائص ١/١٧٦ .

لقد كان لسقوط الاعراب من لهجات الحديث العادى بعد القرن الرابع الهجرى فى البادية (الثانى فى الحواضر) أسبابه الاجتماعية واللغوية التى ليس هنا محل تفصيلها ولكن نكتفى بالاشارة الى أن معظم الذين اتخذوا من العربية لسانا لهم فى ذلك العهد كانوا أصلا يتحدثون لغات غير معربة ومن ثم توسلوا بأمور أخرى خلاف الاعراب ـ للتعبير عن المعانى النحوية ومن ذلك على سبيل المثال استخدامهم لبعض الأدوات لتحديد انفاعل من المفعول وما نظن ابن جنى الا حاكيا عن واحد من هؤلاء عندما قال : « ألا ترى أن من لا يعرب فيقول ضرب أخوك لأبوك ، قد يصل باللام الى معرفة الفاعل من المفعول ، ولا يتجشم خلاف الاعراب ليفاد منه المعنى فان تخلل الاعراب من ضرب الى ضرب يجرى مجرى مناقلة الفرس ولا يقوى على ذلك من الخيل الا الناهض الرجيل دون الكودن الثفيل » ، وقد أدى اختلاط هؤلاء المستعربين بالعرب الخلص فى نهاية المطاف الى تخلص الجميع من الحركات الاعرابية وهذا لون من ألوان التطور اللغوى قد حدث لكثير من اللغات السامية وغير السامية على مر التاريخ فليس فى الأمر ما يدعو الى دهشة أو تعجب ، وانما الذى يدعو الى ذلك هو عدم بحث هذه المسألة على وجهها الصحيح كما فعل ابراهيم أنيس .

وأخيرا فان زعم ابراهيم أنيس بأن هناك فارقا جوهريا بين اعرابنا واعراب اللاتينية يتمثل فى ثبات النهايات الاعرابية فى اللاتينية وسقوطها فى الوقف فى العربية هو قول تنقصه الدقة العلمية فان علامات الاعراب فى العربية لا تسقط جميعها فى الوقف لسبب بسيط هو أن بعض هذه العلامات لا يمثل نهاية الكلمة وذلك فى المثنى وجمع المذكر وغير ذلك مما يعرب بالحروف ، وكذلك فان الوقف على المنصوب المنون لا يكون بحذف علامة الاعراب بأطالتها وهو ما يعبر عنه بالوقف بالألف .

رأى ابراهيم مصطفى :

يرى ابراهيم مصطفى أن لبعض العلامات الاعرابية دلالة على المعانى النحوية ويقصد بذلك الضـــمة والكسرة ، أما الفتحة فهى علامة على الخفة ولا تعبر فى نظره عن معنى من المعانى النحويـــة ، أما نون التنوين فهى علامة على التنكير ٠

ان الوظائف التى حددها البـاحث لكل من الكسرة والضـــمة ونعنى دلالة الكسرة على الاضافة ودلالة الضمة على حالة الاســـناد لا تتمشى مع الواقع اللغوى ، وأى اضافة هذه تلك التى نجدها فى حالتى نصب وجر المؤنث السالم ، كما أن نصب خبر كان واسم ان يتنافيان تماما مع قاعدته التى تقول بأن الرفع علم الاسناد ٠

اننا لا نرى داعيـا هنا لمناقشـة ابراهيـم مصطفى فى كل آرائه بالتفصيل فقد تكفل بذلك أفذاذ من العلماء لم يدعو مجالا لمزيد من القول نذكر منهم فضـيلة الشـيخ محمد أحمد عرفه فى كتابه الجليل « النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة » الذى خصصه للرد عليه وفضيلة الشيخ الخضر حسين فى كتابه القيم « دراسـات فى العربية وتاريخها » (١) واذا كانت من اضافة الى ما ذكره هذان العلمان اننا نقول مع تمام حسان ان فهم هـذا الباحث لطبيعة الحركة الاعرابية هو فهم قاصر ومبهم (٢) ، اذ لا يتمشى مع واقع اللغة ولا تؤيده نصوصها فى معظم الحالات ، كما أن دلالة التنوين على التنكير ليست قضية مسلمة وقد اختلفت حوله آراء الباحثين ومن أحدث هذه الآراء أنه كان فى الأصل علامة على الأفراد (٣)

---

(١) انظر الصفحات ١٨١ ـ ٢٠٤ من كتاب الخضر حسين ٠

(٢) العربية معناها ومبناها ٠

(٣) جاء هذا فى محاضرة شـفوية ألقاها الأستاذ الألمانى ف٠ فيشر فى ١٩٨٣/١١/٣ فى كلية اللغة العربية بالقاهرة ونأمل أن تقوم الكلية بطبعها فى العدد الثانى من حوليتها ٠

وقد كان له نظير فى كل من العربية الجنوبية والأكدية اذ كانت ترد الميم فى أواخر الكلمات فى هاتين اللغتين وخاصة فى الأكدية بعد العلامة الاعرابية (١) ، ويرى بعض الباحثين أن أصل هذا التنوين هو الميم كما هو الحال فى اللغتين السابقتين (٢) وعلى هذا فليس التنوين من الظواهر التى تنفرد بها العربية كما يقول بعض الباحثين (٣) .

رأى تمام حسان

يرى تمام حسان ان الكشف عن العلاقات التى تربط بين معانى الأبواب (أى المعانى النحوية مثل الفاعلية والمفعولية) هى الغاية من الاعراب ويمكن التفسير الوحيد لهذه العلاقات فى ضوء مجموعة من القرائن المعنوية واللفظية المستفادة من المقال (٤) ، وتتمثل القرائن المعنوية فى قرينة الاسناد والتخصيص والتبعية الى أخره .. أما القرئن اللفظية فتتمثل فى العلامة الاعرابية وقرينة الرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة التنغيم (٥) وتشكل هذه القرائن مع قرائن المقام ما يسميه الباحث بقرائن التعليق (أى القرائن الكاشفة عن العلاقات) وفيما يلى جدول لهذه القرائن كما يتصورها المؤلف :

---

(١) لا نستطيع الجزم بما اذا كانت العربية الجنوبية وقت كتابة النقوش السبئية مازالت محافظة على الاعراب ولم تسجل الحركات اعرابية كانت أم غير اعرابية فى هذه النقوش ومن ثم فلا نستطيع الحكم بأنه كانت قبل هذه الميم حركة اعرابية .

(٢) برجشتراسر التطور النحوى (مطبعة السماح) ص ١٧ .

(٣) انظر أنيس من أسرار اللغة ص ٢٥٨ .

(٤) العربية معناها ومبناها ص ١٩١ .

(٥) المرجع السابق ص ١٩٠ .

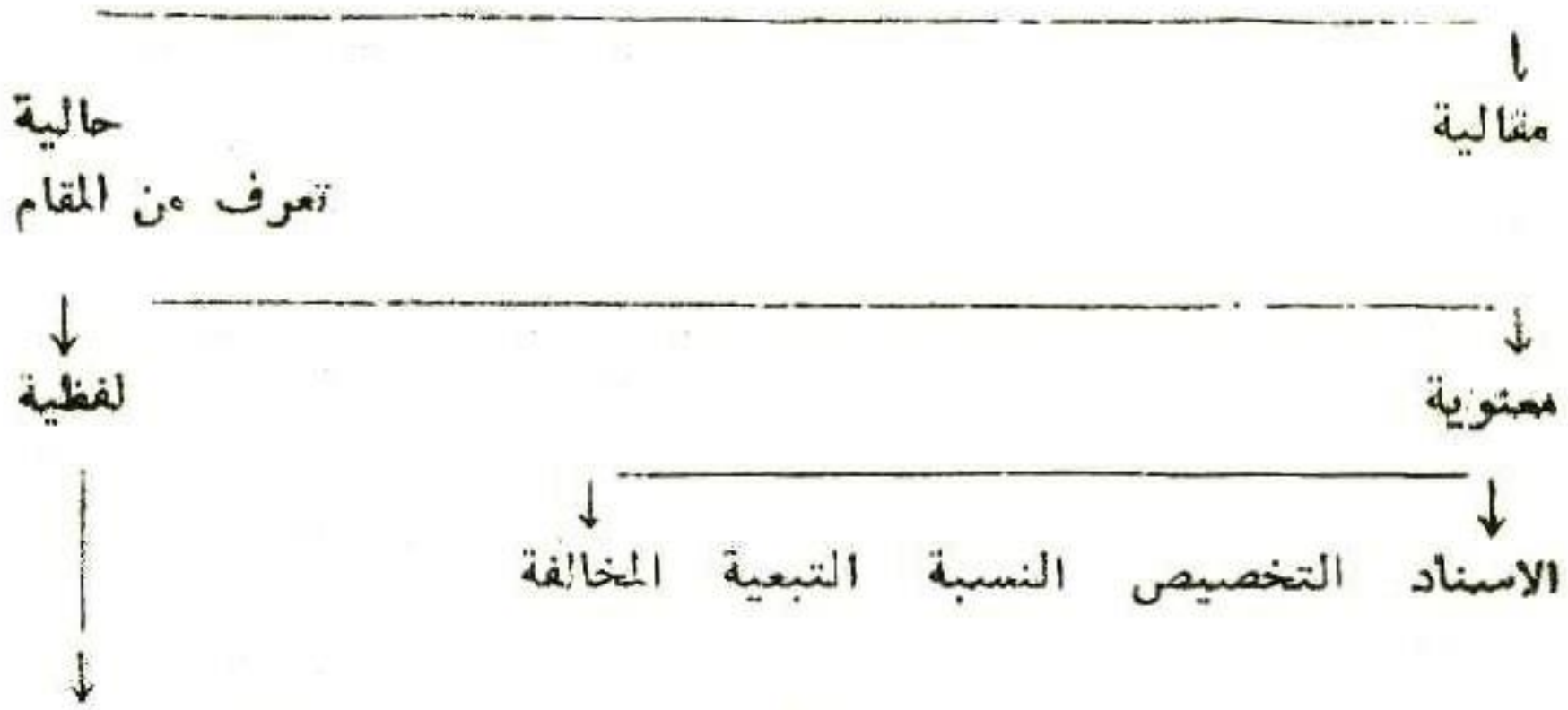

مثال تطبيقى :

اذا طلب منا اعراب جملة مثل ضرب زيد عمرا (١) ، فاننا ننظر الى الكلمة الأولى ضرب فنجدها قد جاءت على صيغة (فعل) وهذه الصيغة تدل على الماضى سواء من حيث صورتها أو من حيث وقوفها بازاء (يفعل وافعل) فهى تندرج اذن تحت قسم أكبر من أقسام الكلمة يسمى الفعل ومن هنا نبادر الى القول بأن ضرب (فعل ماضى) ثم ننظر بعد ذلك فى زيد فنلاحظ ما ياتى :

١ ـ انه ينتمى الى مبنى الاسم (قرينة الصيغة) .

٢ ـ انه مرفوع (قرينة العلامة الاعرابية) .

٣ ـ العلاقة بينه وبين الفعل هى علاقة الاسناد (قرينة التعليق) .

٤ ـ انه ينتمى الى مرتبة التاخير (قرينة الرتبة) .

٥ ـ ان تاخيره عن الفعل رتبة محفوظة (قرينة الرتبة) .

٦ ـ أن الفعل معه مبنى للمفعول (قرينة الصيغة) .

٧ ـ الفعل معه مسند الى المفرد الغائب (قرينة المطابقة) .

---

(١) نفس المرجع ص ١٨١ .

وبسبب كل هذه القرائن نصل الى أن زيدا هو الفاعل ونسير على نفس النسق فى اعراب (عمرا) ٠

ويرى تمام حسان أن النحو على هذا الأساس هو نظام من القرائن التى لا تعمل الا متضافرة فلا يمكن لواحدة منها أن تستقل بأداء المعنى (١)٠

وقد رتب المؤلف على القول بتضافر القرائن النتائج التالية :

(أ) الغاء نظرية العامل باعتباره خرافة لا أساس لها وتقديم بديل لها يتمثل فى القرائن المذكورة ٠

(ب) لا تعدو العلامة الاعرابية أن تكون واحدة فقط من قرائن كثيرة تفيد فى الكشف عن المعنى ٠

(جـ) قد يتضح المعنى بدون احدى هذه القرائن فيمكن حينئذ الترخص فيها بحذفها وهذا ينطبق على الحركة الاعرابية كما ينطبق على غيرها (٢) ٠

(د) القول بالترخص فى القرينة يفسر القليل والشاذ والنادر والقرا ات الشاذة ويضع ذلك كله فى اطار القاعدة (٣) ٠

ويستخلص من جملة ما كتبه تمام حسان أن العلامات الاعرابية ذات وظيفة جزئية فى الدلالة على المعنى وأنها لا تقوم بهذا الدور بمفردها وقد تابع تمام حسان من الباحثين المحدثين محمد صلاح الدين بكر فى مقالة « نظرة فى قرينة الأعراب » (٤) فذكر ان الحكم على الكلمة بأنها فاعل ينبغى أن تشترك فى تحديدها :

---

(١) مجلة المناهل المغربية ، عدد ٧ (١٩٧٦) ص ١٩١ ٠
(٢) انظر العربية معناها ومبناها ص ٣٣٣ ـ ٢٤٠ ٠
(٣) المناهل ٧ (١٩٧٦ م) ص ١٢٧ ٠
(٤) وهو بحث منشور فى الحولية الخامسة من حوليات كلية الآداب ـ جامعة الكويت ١٩٨٤ ٠

١ ـ العلامة الاعرابية (فى المعرب) حيث لا يمكن ظهورها فى الألفاظ المبنية ٠

٢ ـ قرينة الرتبة ٠

٣ ـ قرينة الاسناد ٠

٤ ـ المطابقة ٠

ويخلص الى نتيجة فحواها ان الاعراب وحده لا يمكنه تمييز الفاعل من المبتدأ أو الخبر أو النعت المرفوع ، ويرى ان المعنى النحوى مجموعة من الجزئيات التى يقوم بعبء توضيحها مجموعة من القرائن ويزعم الباحث انه وجد فى رأى ابن جنى الذى نقلناه آنفا ما يؤيد ذلك وليس هذا صحيح على الاطلاق لأن ما ذكره ابن جنى هو ان المعنى يستفاد من العلامة فاذا لم تظهر هذه العلامة لسبب من الأسباب حلت محلها احدى القرائن مما يعنى أن المعنى النحوى جزء لا يتجزأ وأن الذى يدل عليه هو العلامة أو احدى بدائلها (١) ٠

لقد تأثر الباحث برأى تمام حسان ونقله مبتورا فلم يذكر جميع القرائن التى ذكرها تمام حسان وأشرنا اليها آنفا بل اكتفى ببعضها ٠

ان رأى تمام حسان ومن تبعه لا يمكن قبوله فيما يتعلق بدلالة العلامة الاعرابية لأن دعوى الاستغناء عن العوامل بالقرائن المختلفة لا يفسر بحال اختلاف الحركات الاعرابية باختلاف المواقع كما أنه لا يمكن التسليم

---

(١) انظر رأى محمد صلاح بكر الحولية الخامسة المشار اليها فى الملاحظة السابقة صفحة ٣٢ وما بعدها وقارن ذلك بالنص الذى نقلناه عن ابن جنى فى الصفحة الثامنة من هذا البحث ، انظر مقارنتنا بين ابن جنى فى هذا النص وتمام حسان فى كتابنا محاضرات فى فقة اللغة ص ١٩٥ ٠

ن ننسافر القرائن هو المسئول عن ترخص العرب فى ترك العلامة الاعرابية فى نحو قوله تعالى : « ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون » ، كما يزعم المؤلف (١) فليس هنا أو فى نظائره ترخص وانما هنا حكمة مقصودة حيث اختلف المعنى باختلاف العلامة الاعرابية « اذ المقصود هنا أن الصابئين والنصارى أيضا كالمؤمنين والهائدين فى أمانهم من الخوف متى آمنوا ايمانهم يقول الأستاذ العقاد (٢) : « ونحن نفهم هذه الآية كما نفهمه اذ اقيل : وكذلك الصابئون والنصارى (٣) ثم يستطرد قائلا : والفهم الوحيد الذى لا يجوز لدى فهم أن يفهمه فى هذه الحالة أن هناك خروجا على قواعد اللغة فى هذا النسق أو فى قوله تعالى : « الموفون بعهدهم اذا عاهدوا والصابرين فى البأساء والضراء » .

ان فتح باب الترخص وخاصة فى العلامات الاعرابية هو مزلق خطر لأن للطالب أن يسأل : هل لنا أن نترخص كما كانوا يترخصون وندع العلامة الاعرابية اذا فهم المعنى بدونها كما كانوا يفعلون ؟ نعم ان الترخص قد تجيزه ضرورة من شعر أو ما يشبه الشعر أما فى السعة فلا .

انه لم يغب عن ذهن النحاة العرب أن أمن اللبس سواء تم بالقرينة اللفظية فى مثل ضربت هذا عبده أو بالقرينة المعنوية فى نحو أكل يحيى كمثرى هو أمر يعتد به فى الرجوع بالأسلوب العربى الى الأصل وهو هنا حرية تقديم المفعول أو تأخيره وليس الأمر كذلك بالنسبة للاعراب لأنه حتى وان كان قرينة من القرائن فهو أصلها جميعا وكذلك فان تفسير الشاذ

---

(١) العربية معناها ومبناها ص ٢٣٥ .
(٢) أشتات مجتمعات ص ١٥٣ .
(٣) أى كما يقدر النحاة المثال .

والقليل والنادر والقراءات الشاذة على أساس القول بالترخص فى القريئة بل ووضع ذلك كله فى اطار القاعدة هو قول يتنافى مع ما ذكره المؤلف قبلا من أن النحاة قد وقعوا فى خطأ منهجى عندما نظروا الى لهجات العرب جميعا ـ باعتبارها تمثل وحدة واحدة ـ (١) وما نظن هذا الشاذ والنادر الا أثرا من آثار اختلاف اللهجات العربية وربما كان بعضه أثرا من آثار اختلاف الاستعمال فى عصور مختلفة ٠

د٠ عبد الفتاح البركاوى

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله صحبه وسلم

---

(١) انظر العربية ، معناها ومبناها ص ١٤ ٠